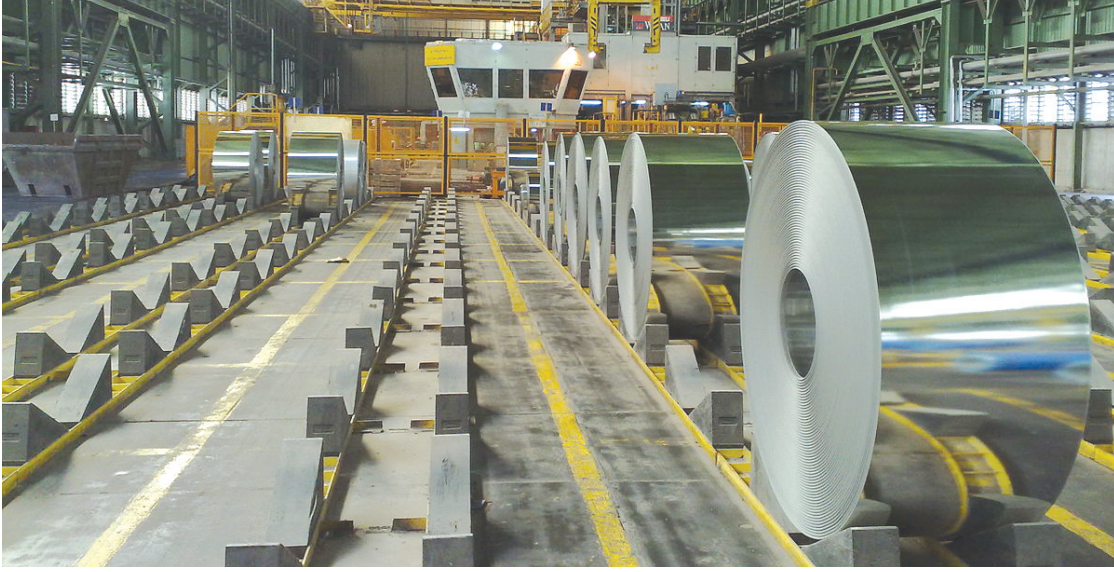




رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس:

الصناعي السوري هو قارب النجاة للصناعة الوطنية



الوطن

لا أحد ينكر حجم الضرر الذي لحق بالقطاع الصناعي نتيجة الحرب الإرهابية ولكن هذا لا ينفي أن هناك بعض الصناعات التي كانت تعاني من خسارات متكررة قبل الحرب وتحتاج آلية تطوير وإصلاحاً بحسب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها الصناعي سامر الدبس الذي رأى أنه لا بد من وضع حزمة من الإجراءات لتطوير الصناعة الوطنية ووضعها على السكة الصحيحة التي من شأنها العودة به إلى مكانته الطبيعية الداعمة للاقتصاد الوطني.

ولدى سؤاله بداية عن مشاركة غرفة صناعة دمشق وريفها في معرض دمشق الدولي وما هو الجديد قال: يعتبر معرض دمشق الدولي تظاهرة اقتصادية كبيرة وعرساً وطنياً تميزت به سورية منذ عام ١٩٥٤، وهو من أهم أدوات الترويج الاقتصادي الذي يؤدي دوراً حاسماً في التعريف بالمنتج الوطني، مضيفاً: لذلك كانت مشاركة غرفة صناعة دمشق وريفها متميزة هذا العام من خلال العمل المشترك مع اتحادات غرف الصناعة والتجارة السورية لبيان الدور الفعال للقطاع الخاص ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية والنتائج القومي السوري.

وأشار إلى أنه تم تشكيل قطاع مشترك تحت مسمى القطاع الخاص يهدف إلى تقييم المنتج الوطني بأفضل وأحدث الأساليب من خلال فعاليات معرض دمشق الدولي /٦١/ والذي سيقام تحت رعاية رئيس الجمهورية العربية السورية والتي ستشكل منعكساً واضحاً لصدوم سورية وتعافي القطاع الاقتصادي في هذا البلد الحبيب.

وعن ما حققه معرض دمشق الدولي في العام الماضي وما الصادرات والعقود أضاف قائلاً: لقد كانت مشاركة القطاع الصناعي في الدورة /٦٠/ لمعرض دمشق الدولي أكبر دليل على قوة الصناعة السورية وأكبر دليل على تعافي الصناعات الوطنية وحجر أساس في رفع صرح التعاون التجاري بين سورية والدول الإقليمية والصديقة حيث أثمرت هذه المشاركة عن إبراز إمكانات الصناعة السورية من خلال الإقبال الكبير لزوار المعرض من الشركات العربية والعالمية على أجنحة الصناعيين السوريين ونتج عن ذلك عقد عدة اتفاقيات مع هذه الشركات لتوريد المنتج السوري خاصة في قطاع الصناعات الغذائية والألبسة والصناعات الكيماوية والهندسية بأنواعها.

وبالعودة إلى رؤية غرفة صناعة دمشق وريفها لحال الصناعيين ومشاكلهم من حيث القروض والتمويل لإعادة تشغيل منشآتهم المتضررة والتراخيص وغيرها من القضايا أوضح الدبس أن غرفة صناعة دمشق وريفها تؤمن بأن مؤشر نجاح الصناعات الوطنية السورية هو باعتماد مكان لائق لها في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية ومنحها الدعم الكامل وذلك من خلال عملها التشاركي مع الدولة لزيادة الاهتمام المعنية لتشجيع هذا القطاع الحيوي بإعادة التفكير في اللوائح والأنظمة التي تحد من قوة القطاع الصناعي ونشاطه لكونه ضرورة وطنية في المشاركة في عجلة إعادة الإعمار، فهي تعمل جاهدة على ترسيخ ثقافة اقتناء المنتج السوري في ذهنية المواطن والتركيز على التسويق المتطور لتنشيط حركة الأسواق والعمل على تهيئة بيئة استثمارية صحية ودعم تشغيل المعامل وزيادة الإعفاءات المصرفية وتخفيض الرسوم الجمركية وحماية المنتج الوطني.

معرض دمشق الدولي منعكس واضح لصدوم سورية وتعافي القطاع الاقتصادي

وحول إعادة تشغيل المعامل المتضررة رغم الأزمة وعن مطالب تعويض المتضررين أوضح الدبس أن الصناعيين في سورية كانوا أكثر الفئات المتضررة في الحرب الظالمة على سورية وأدى ذلك إلى خروج مناطق صناعية كثيرة عن العمل وبعد تحرير هذه المناطق على يد القوات المسلحة بالأسلحة سعت الغرفة الصناعية على تشكيل لجان تقوم بالمتابعة المستمرة لإعادة تأهيل هذه المدن وتشغيل معاملها، مضيفاً: نحن ندرك أن هذا الأمر يتطلب جهوداً كثيرة من التعاون مع الجهات المعنية في الدولة التي قامت بتقديم جميع التسهيلات لعودة هذه المدن وعجلة الإنتاج إلى المصانع وتأمين البنى التحتية لهذه المناطق.

وأشار إلى تشكيل لجان خاصة من قبل الحكومة وممثلين عن الصناعيين لتقييم الأضرار في المنشآت وإعداد ما يلزم لتعويض الأضرار، إضافة إلى تسهيل الحصول على القروض المصرفية لإعادة التأهيل والإعمار.

وعن مستقبل الصناعة الوطنية في المرحلة القادمة قال الدبس: لا شك أن إعادة تأهيل القطاع الصناعي في سورية ودوران عجلة الإنتاج في المعامل يشغل الحيز الأكبر من اهتمام الحكومة وغرفة صناعة دمشق وريفها للنهوض بهذا القطاع على الرغم من الأثر السلبي للحرب والحصار الاقتصادي الظالم على مقدراتنا الاقتصادية، مضيفاً: نحن على ثقة بأن صمود صناعي سورية في وجه التحديات سيكون له الأثر العظيم في الوصول إلى الغايات المرجوة في تحقيق الأهداف المطلوبة من هذا القطاع الحيوي لعودة ألق الصناعة السورية وازدهارها في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

وبخصوص انعكاس ارتفاع سعر الصرف على الصناعة الوطنية رأى الدبس أن التغيير الكبير في سعر الصرف يؤثر سلباً في اتخاذ قرارات سليمة في عمليات الاستثمار والإنتاج الصناعي وهما المحركان الرئيسيان للاقتصاد الوطني، مضيفاً: لن يتمكن الصناعي في ظل هذا التغيير من تنفيذ استثمارات طويلة الأجل ودراسة التكاليف المتعلقة بإنتاجه مما يؤثر على دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرار الصحيح بشأنها. وتابع: لذلك فإن غرفة صناعة دمشق وريفها تسعى مع الجهات الحكومية إلى الحفاظ على معدل منخفض للتضخم بما يحقق الاستقرار في أسعار جميع السلع وتنشيط الصناعة الوطنية ورفع قدرتها التنافسية.

وفي سياق متصل وعن مساهمة الكثير من الصناعيين ورجال الأعمال في صمود الاقتصاد الوطني وعودة عجلة الصناعة الوطنية، حزم الدبس بأن صمود الصناعيين في مناطقهم المحررة على أيدي جنودنا البواسل وتوحيد جهودهم من خلال غرفة صناعة دمشق وريفها بإعادة تأهيل معاملهم جعلنا نتيقن بأن الصناعيين السوريين هم قارب النجاة بالنسبة للصناعة وعلمهم الدؤوب الذي ساهم في استقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية السورية رغم الحرب والحصار. وقال: نحن في غرفة صناعة دمشق وريفها نؤمن بشكل إيجابي بقدرتها الصناعية السورية وعلى مواجهة كل التحديات سواء من تأثيرات الحصار الظالم عليها إلى مكافحة ظاهرة التهريب وغيرها لما تتمتع به من خبرات عالية وتقنية وحرفية جعل منها ثروة لا يستهان بها حافظت على صمود الصناعة وجودة منتجاتها.